الوطن
الإثنين ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢١ | الموافق ١٠ ربيع الآخر ١٤٤٣ هـ | العدد ٣٦٠٨ السنة السادسة عشرة

اتفاقية بين وثيقة وطن والزراعة والهدف تسويق هوية الريف السوري

الوطن

وقّع وزير الزراعة محمد حسان قطنا مع مؤسسة «وثيقة وطن» مذكرة تفاهم تهدف إلى التعاون في توثيق كل ما يخص المنتجات الريفية التي تعمل وزارة الزراعة على دعمها وتسويقها ضمن أنشطتها وبرامجها وخاصة البرنامج الوطني لدعم المنتج الريفي السوري وتسويقه مؤكداً أن هذه الاتفاقية تهدف إلى تعزيز عمل وزارة الزراعة ونشاطها في دعم الأسر الريفية ومشاريعها التنموية، منوهاً بأن وزارة الزراعة تولي اهتماماً خاصاً بالريف لأنه يعتمد على الموارد المحلية المتاحة واستثمارها وإعادة إحياء المهن والصناعات التراثية التي اندثر بعضها وإعادة توطينها، لافتاً إلى أن دور الوزارة في تقديم الخدمة للمنتجين وتوفير وحدات إنتاجية للتصنيع وأسواق على مستوى المدن لتسويق المنتجات، والاتفاقية توثق هذه المنتجات لتعبر عن هوية سورية للوصول إلى العالمية.

رئيس مجلس أمناء مؤسسة «وثيقة وطن» الدكتورة بثينة شعبان أوضحت أن عمل مديرية التنمية الريفية الزراعية والأسرية في وزارة الزراعة يتقاطع مع عمل وثيقة وطن، لأن المؤسسة توثق المهنة والمأكولات التراثية الريفية، والوزارة تساعد على بقاء المهنة من خلال استمرار الإنتاج ودعمه وتسويقه، ليصل المنتج الريفي إلى المواصفة العالمية، لأنه يمثل هوية الريف السوري.

وأكدت شعبان أن «وثيقة وطن» هي مؤسسة بحثية معرفية لا حكومية وغير ربحية تعنى بتوثيق تاريخ الشعوب وتوثيق الحرب على سورية من أفواه الناس وتوثيق المأكولات والحرف السورية التي تعتبر جزءاً من الهوية الوطنية.

ومن الجدير ذكره أن مذكرة التفاهم تضمن تبادل الخبرات والاستشارات الفنية والمعلومات ذات الصلة بمشاريع التوثيق والتأريخ الشفوي الوطني وعلى وجه الخصوص المشاريع المتعلقة بالمأكولات السورية والمنتجات الريفية في كل المناطق والبلدات السورية وتمكين العملين التوثيقي والتنموي بين الفريقين حيث يشكل الترويج المعرفي والتأريخي تثبيتاً لهوية المنتج السوري في سورية والعالم.

تنافس المستوردون فانخفض سعر الموز لـ٣ آلاف ليرة ومنتج الحمضيات يخسر

رامز محفوظ

بيّن عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد لـ«الوطن» أن إجازات استيراد الموز مفتوحة لكل من يرغب في استيراده وذلك لغاية ٣٠ نيسان من العام القادم، لافتاً إلى أن الكمية الكلية المسموح باستيرادها خلال هذه الفترة ٥٠ ألف طن وهذه الكمية تغطي حاجة السوق. وأكد أن الكميات التي كان استيرادها مسموحاً به خلال الأعوام الماضية أكثر من المسموح بها خلال العام الحالي، لكن هذا العام نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطن انخفض الاستهلاك، موضحاً أنه في الأعوام السابقة كان يدخل من لبنان موز مستورد خلال هذه الفترة بحدود ٢٠ برادا يومياً.

أما العام الحالي فيدخل فقط بين ١٢ و١٣ براداً يومياً من الموز المستورد.

وأوضح أن مستورد الموز يخسر خلال الفترة الحالية نتيجة المنافسة الشديدة بين المستوردين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعره حالياً في الأسواق ووصوله إلى حدود ٣ آلاف ليرة، مبيناً أنه تمر على المستورد فترات أحياناً يخسر بها ومن ثم يعوض الخسارة، وهذا شيء طبيعي ومن الوارد أن يحصل هذا الأمر بالنسبة لكل المنتجات وليس الموز فقط في حال وجود منافسة، لافتاً إلى أن تكلفة الكيلو الواحد على المستورد حالياً بحدود ٣١٠٠ ليرة.

وأكد العقاد أن سعر الموز لن ينخفض خلال الفترة القادمة لأقل من ٣ آلاف ليرة ومن الممكن أن يعود للارتفاع بنهاية شهر شباط من العام القادم، لافتاً إلى أن ما يوزع على الأسواق في المحافظات السورية من مادة الموز يومياً بين ٢٥٠ و٣٠٠ طن.

وبالنسبة للحمضيات بين العقاد أن أسعارها في سوق الهال متدنية وكيلو البرتقال أبو صرة يباع بالجملة اليوم بـ ٦٠٠ ليرة، لافتاً إلى أن منتج الحمضيات يخسر ولا يصل إلى التكلفة التي دفعها، مشيراً إلى أن أجرة نقل الحمضيات حالياً من الساحل إلى دمشق بحدود ٤٠٠ ألف ليرة.

وأوضح أن إنتاج الحمضيات العام الحالي يعتبر وفيراً وأكثر من الإنتاج في العام الماضي بنسبة ٢٠ بالمئة، مشيراً إلى أن هناك ضعفاً في مبيعاتها محلياً هذا الموسم نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن، الأمر الذي ساهم في انخفاض سعرها في الأسواق حالياً.

وتوقع العقاد أن يتحسن سعر الحمضيات بالمجمل نهاية العام الجاري مع انخفاض المعروض منها، منوهاً بأن حوالي ٦٠٠ طن من الحمضيات يدخل يومياً إلى سوق الهال بدمشق.

وعن واقع تصدير الحمضيات أكد العقاد أن الكميات التي تصدر من الحمضيات بشتى أصنافها تعتبر رمزية ويصدر خلال الفترة الحالية بين ٧٥ و ١٠٠ طن معظمها تذهب إلى دول الخليج، أما الكميات المصدرة إلى العراق فتعتبر قليلة، والنسبة الأكبر التي تدخل إليها حالياً من الفواكه هي من الرمان.

الحمضيات إلى العراق والتمور إلى سورية

مدير مكتب الحمضيات: إمكانية تصدير نحو ٣٠٠ ألف طن هذا الموسم

هناء غانم

شرح وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا الميزات التفضيلية والتسهيلات التي تقدمها سورية لتصدير الفائض من المنتجات الزراعية إلى العراق، مؤكداً أن التسويق يجري وفق معايير جديدة بهدف ضمان وصول المنتجات إلى الأسواق المستهدفة والحفاظ على مواصفاتها، وذلك خلال لقائه أمس وفداً عراقياً جاء إلى سورية يضم عدداً من رجال الأعمال والمستوردين لبحث موضوع تسويق محصول الحمضيات إلى الأسواق العراقية وتسهيل حركة عبور الشاحنات وتطوير عمليات تبادل المنتجات وخاصة الزراعية منها.

الوزير قطنا أشار إلى أننا «نتطلع لتطوير علاقات التبادل التجاري بين البلدين في المرحلة القادمة»، مشيراً إلى أهمية السوق العراقية بالنسبة للمنتجات السورية، والبحث في إمكانية استيراد التمور منه مضيفاً: لدينا روزنامة لقطاف محصول الحمضيات وفق برنامج زمني محدد، وذلك حسب الأنواع والأصناف والكميات والمواصفات المنتجة، إضافة إلى اعتماد ١٥٠ مزرعة في برنامج الاعتمادية وهي تنتج أنواعاً تصديرية بمواصفات ذات جودة عالية، داعياً الوفد للاطلاع على الأنواع المنتجة القابلة للتصدير ومواصفاتها وكمياتها ومراكز التشميع والفرز والتوضيب.

والوفد العراقي أبدى رغبته في الاطلاع على الحمضيات السورية ومراكز الفرز والتوضيب، داعياً لتقديم التسهيلات من الطرفين في هذا المجال، وفتح قنوات تواصل مستمرة لتحقيق التوافق في احتياجات البلدين من المنتجات.

وفي سياق متصل أكد مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة المهندس نشوان بركات لـ«الوطن» أن وفد رجال الأعمال العراقي جاء للاطلاع على واقع التسويق ولتذليل كل العقبات التي تعترض عملية التصدير حيث طالب رجال الأعمال بالسماح بتحميل البرادات بناء على المعطيات الموجودة والمعاملة بالمثل، وقد جاء الوفد العراقي بناء على المطالبات والمباحثات التي جرت مع السفير العراقي حيث تم التأكيد أنه لدينا إمكانية تصدير نحو ٣٠٠ ألف طن من الحمضيات هذا الموسم في أوقات إنتاج مختلفة وهي من أنواع أبو صرة والفالانسيا والحامض، بمعدل وسطي للسعر بين ٥٠٠ و٦٠٠ ليرة للكغ وهناك أصناف بـ٨٠٠ ليرة سورية وأحياناً تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ ليرة حسب الجودة، منوهاً بأن تصدير كمية كهذه يعتبر إنجازاً ولاسيما أن كمية المواد المصدرة لهذا الموسم قليلة نظراً للظروف المناخية، الأمر الذي يعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وخاصة أن محصول الحمضيات من المحاصيل الإستراتيجية في المنطقة الساحلية ومن المقرر ألا يقتصر التصدير على العراق بل هناك مشاريع للتصدير إلى الأردن والخليج والإمارات وغيرها.

«الوطن» تواصلت مع نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية للاستفسار عن الكميات التي يتم تصديرها والعقبات التي تواجه المصدرين، فأوضح أن إنتاج سورية من الحمضيات يقدر بحدود ٧٥٠ ألف طن في الوقت الذي نستهلك ما يزيد على ٤٠٠ ألف طن، مؤكداً أن هناك فائضاً للتصدير. وأن أسعار الضمان لهذا العام لم تزد على أسعار العام الماضي، لافتاً إلى أن هناك عدة صعوبات نعانيها بالنسبة لدول الخليج حيث ما زالت الضريبة المرتفعة على السيارات السورية في الأردن قائمة، ولم يتم إلغاؤها حتى الآن. وبالنسبة للعراق فإن تفريغ البضائع على الحدود السورية العراقية من سيارة لأخرى يسبب التأخير وتلف البضائع وزيادة الكلفة، إضافة إلى ارتفاع أسعار حوامل الطاقة كما أن عدم توافرها ما خلق مشكلة كبيرة في زيادة الكلفة، عدم وجود خط بحري مبرد يجعل البرادات السورية تذهب إلى ميناء بيروت وهذا يزيد الكلف ١٥٠٠ دولار، وبالنسبة للاتحاد الروسي لم ينجح حتى الآن سوى البرتقال الماوردي بموسمه من أول العام حتى شهر آذار أي شهرين فقط، وأضاف إن أهم الصادرات إلى دول الخليج القشريات كالكلمنتين وغيرها والليمون الحامض وأبوصره ثم الماوردي وبعدها البلنسيا حسب موعد الإنتاج وبالنسبة للعراق يتم تصدير جميع أنواع الحمضيات.

الوطن
الإثنين ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢١ | الموافق ١٠ ربيع الآخر ١٤٤٣ هـ | العدد ٣٦٠٨ السنة السادسة عشرة

استنتاجات خبير من حديث وزير المالية: إن كانت الزيادة ١٠٠ بالمئة تكلّف ٢ ألف مليار ليرة

عبد الهادي شباط

بعد أن حركت تصريحات وزارة المالية الأخيرة حول مقاربة جدية بخصوص الرواتب والأجور مع تغير بعض القوانين والتشريعات قريباً المياه الراكدة حول زيادة الأجور والمعاشات وتحسينها توقع الباحث الاقتصادي الدكتور علي محمد أن يكون التركيز خلال المرحلة الحالية فيما يخص الأجور والدخول الشهرية للعاملين في الجهات العامة هو على إعادة النظر وهيكلة الحوافز وربطها بالإنتاج بما يسمح بزيادتها وتحقيق منفعة أكثر للعاملين المستحقين لمثل هذه الحوافز على التوازي لإعادة النظر في التعويض العائلي وزيادته وأيضاً تقييم ضريبة الدخل على الأجور والدخول الشهرية للعاملين في الجهات العامة وهي منظورة منذ وقت أمام لجنة إصلاح النظام الضريبي.

وعن متوسط الدخل الذي تحتاجه الأسرة السورية اليوم بيّن أن أسرة من ٤ أشخاص تحتاج ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف ليرة شهرياً لتأمين الاحتياجات الأساسية (أغذية منظفات.. إلخ) من دون أجور المسكن والاحتياجات الطبية والعلاجية في حال كانت هناك حالات مرضية لأن قيم الدواء والعلاج باتت مرتفعة وتحتاج لنفقات عالية تعجز الكثير من العائلات (ذوات الدخل المحدود) على تأمينها وعن الحل في مثل هذه الحالات بيّن أنه قد يمثل نظام التأمين الصحي للعاملين في الجهات العامة وخاصة العاملين في القطاع الإداري حلاً وخاصة مع التعديلات التي يتم العمل عليها حالياً كهيكلة بوليصة التأمين الصحي وزيادة التغطيات للمؤمّن لهم على أن يتم تطوير هذه البوليصة كل ما أمكن ذلك في حين بيّن أن إمكانية زيادة الأجور والرواتب الشهرية للعاملين في الجهات العامة تعود لتقديرات وزارة المالية والجهات المعنية.

وعن إمكانية الخزينة العامة لسد مثل هذه الزيادات بيّن أن ذلك تجيب عنه وزارة المالية لكنه بيّن أنه في حال افترضنا أنه تم إقرار زيادة ١٠٠ بالمئة في الأجور فإن كلفتها ستكون نحو ألفي مليار ليرة وهو ما يعادل نحو ١٨ بالمئة من إجمالي النفقات الجارية في الموازنة التقديرية للعام المقبل (٢٠٢٢) والتي تبلغ حدود ١١ ألف مليار ليرة وأن هذه القيمة تم احتسابها بناء على تصريحات وزارة المالية عند حساب قيمة الزيادة الأخيرة للأجور والرواتب الشهرية والتي كانت ٥٠ بالمئة حيث صرحت وزارة المالية أن قيمة هذه الزيادة بلغت نحو ألف مليار ليرة.

واعتبر محمد أن المهم اليوم هو تعزيز القوة الشرائية للأجور والمعاشات وليس زيادة قيم هذه الأجور لأنها ستتعرض للتآكل بفعل التضخم الذي يحول دون تحقيق الغاية من زيادة قيمة الأجور وعليه لابد من التركيز على دعم وتعزيز الإنتاج ورفع معدلاته وفي مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية وغيرها وترى وزارة المالية وفق تصريحاتها الأخيرة أن مصطلح المستوى المعيشي لا يعني الراتب فقط وإنما كل الخدمات التي تقدمها الدولة على مستوى النقل والصحة والتعليم وغير ذلك.

إلا أن المعني بجزئية كبيرة من ذلك هو الراتب وأن أي إيراد إضافي يتم تحقيقه بالمالية سيتم توجيهه نحو الرواتب والأجور وأن وزارة المالية على التوازي تعمل على تعديل النظام القانوني الناظم للضرائب والرسوم بالمرحلة القادمة.

وتصرح المالية أن لديها حالياً مسودات للقانون الضريبي على المبيعات والقانون الضريبي الموحد على الدخل الذي سيلغي كل التشابكات المالية والانتقال إلى مكان آخر من النظام الضريبي يكون أبسط وأسهل وأكثر شفافية للمكلف والإدارة الضريبية.

مدير السورية للتجارة لمحافظة دمشق: ليس لكم علاقة.. وصالاتنا لن نعطيها للقطاع الخاص

الوطن

رد مدير عام مؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع على موافقة مجلس محافظة دمشق في جلسته الأخيرة على توصية اللجنة الاقتصادية بالمجلس المتعلقة بطرح صالات السورية للتجارة للمشاركة والاستثمار من القطاع الخاص بكلام واضح وصريح أن مجلس المحافظة ليس له علاقة بالمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، والملكيات العامة ذات الطابع الاقتصادي لا ترتبط بالمحافظة أو مجلس المحافظة.

وأوضح هزاع في تصريح لـ«الوطن» أن «السورية للتجارة» ذاهبة باتجاه استثمار صالاتها بشكل مباشر. وتضم محافظة دمشق ١٤٠ صالة للسورية للتجارة وأغلبيتها تقع ضمن الأحياء الراقية وبعضها عليه إقبال من قبل المواطنين وتضم تشكيلة مقبولة من السلع.

وكانت الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة منحت شركة المستقبل الذكي التصريح النهائي اللازم لعمل تطبيق «سلتي» بعد حصول الشركة المذكورة على موافقة المؤسسة «السورية للتجارة» لإطلاق الخدمات عبر التطبيق المذكور.

ويعمل تطبيق «سلتي» على عرض جميع منتجات المؤسسة السورية للتجارة المتوافرة في صالاتها وتسويقها وإيصالها إلى العنوان المطلوب لمن يرغب من المستخدمين بشكل مجاني. وحول آلية استخدام التطبيق وتوافر البنى التحتية والإمكانية لاستخدامه فضّل هزاع عدم الحديث عن التطبيق حالياً.

نقابة المهندسين: تراخيص البناء تراجعت.. ومحافظة دمشق: الترخيص بشكل اعتيادي

الشقة بالسكن الشبابي تصل إلى أكثر من ١٥٠ مليون ليرة

طلال ماضي

تصدرت أزمة السكن أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن السوري، وبات مئات الآلاف من الشباب بدمشق اليوم من دون أمل بالحصول على بيت العمر، أو حتى الفوز بغرفة مسقوفة بالتوتياء في مناطق المخالفات، هذا الحلم وأده الجشع والمضاربة وقصور الرؤية الحكومية بالاتجاه نحو السكن الاقتصادي، وإسكان الشباب بدلاً من ترك المساكن مفتوحة للمضاربة وتملك تجار العقارات عشرات المنازل وشراء مئات الدفاتر من السكن الشبابي والاجتماعي.

المهندس هيثم الحسيني عضو لجنة المكاتب الهندسية بفرع دمشق لنقابة المهندسين بين في تصريح لـ«الوطن» أن تراخيص البناء في دمشق تراجعت بنسبة كبيرة، بسبب ظروف الأزمة والوضع الاقتصادي وقلة السيولة وتراجع حركة البيع والشراء.

ولفت إلى أن مجمل التراخيص الهندسية الممنوحة العام الماضي نحو ١٤٠ رخصة وهذا العام نحو ١٢٩ رخصة منها رخص تركيب مصاعد والتحول إلى عمل تجاري وغيرها، ومجالات رخص محاضر البناء في دمشق لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

وأشار الحسيني إلى أن السكن الشبابي هو سكن اقتصادي كفكرة ووجد لهذه الغاية لكن سوء التنفيذ أدى إلى الهدر الكبير نتيجة الإصلاحات التي تتم على الشقة بعد استلامها بسبب سوء الإنشاء والغش بالمواد المستخدمة، لافتاً إلى سرقة الجانب الاجتماعي والاقتصادي من هذا السكن نتيجة استيلاء التجار على الحصة الأكبر من هذه المساكن، ويتم اليوم بيع أقل شقة في السكن الشبابي بأكثر من ١٥٠ مليون ليرة سورية، في حين كلفتها الحقيقة مع الربح لم تتجاوز ١٠ ملايين ليرة، والتجار هم من رفعوا الأسعار ويتاجرون بها، داعياً إلى وضع القيود على السكن الشبابي وعدم البيع والشراء وإتاحة الفرصة لمن يريد السكن.

وأكد الحسيني وجود شقق كثيرة في منطقة السكن الشبابي شاغرة ولم توزع بعد، داعياً إلى منح الشقق فقط لمن يريد أن يسكن بها، ومنع المتاجرة بهذه الشقق لأنها مبنية على فكرة اقتصادية واجتماعية لحل أزمة السكن، لكن للأسف التجار والسماسرة سرقوا الفكرة لحساب جيوبهم الخاصة.

وأوضح الحسيني أن حجم الإيجارات المدفوعة سنوياً قادرة على بناء ضاحية سكنية، مستغربا سبب غياب المحافظة عن هذا الاستثمار لأنها تملك الأراضي ولديها مقدرة مالية، وهناك طلب كبير على الشقق ويمكنها تأجير الشقق بعقود طويلة أو قصيرة أو البيع بربح معقول.

وحول إشراف النقابة على الأعمال في ماروتا سيتي بينت مصادر أن النقابة وضعت خطة للإشراف على تنفيذ المقاسم لكنها توقفت وسحبت من التداول. وحول تقاضي النقابة رسوماً مرتفعة عن الرخص في ماروتا عن رسوم الأبنية الأخرى في دمشق بين الحسيني أن مواصفات البناء والدراسة والإكساء في ماروتا أعلى من المواصفات في المناطق الأخرى، لذلك هي بحاجة إلى دراسة خاصة من التهوية والمرآب وتمديد شبكة الغاز وهذا هو سبب ارتفاع تكاليف الرسوم.

مدير التنظيم في محافظة دمشق حسن طرابلسي أكد في تصريح لـ«الوطن» أن إجراءات الترخيص تسير بشكل اعتيادي وبعض رخص الواجهات تتحول إلى لجنة فنية مشكلة لدراسة الرخصة لافتاً إلى أن رسوم الرخص المحصلة خلال السنوات الثلاث الماضية تقدر بمليارات الليرات السورية. وأشار طرابلسي إلى أن طالب الترخيص يتقدم بطلب في مكتب الترخيص وتتحول الإضبارة إلى نقابة المهندسين لدراستها ويتم منح المحافظة المخطط الإنشائي والمعماري والصحي مصدقاً من النقابة أصولاً ويتم بعدها استكمال إجراءات الترخيص.

وبالعودة إلى دفتر الرخص لعام ٢٠٢١ في المحافظة وأرشيف الرخص المستلمة من الديوان كان آخر رقم مسجل هو ١٠٦ رخص. اليوم السكن الاقتصادي بات ضرورة ملحة أمام جنون الأسعار، وعلى المحافظة الاتجاه للاستفادة من هذا الاستثمار، كما على الحكومة سن القوانين التي تمنع المتاجرة بالسكن الاقتصادي وإتاحته فقط لمن يحتاجه، إن كان بالإيجار أو التملك، وإذا بقي هذا السكن على حاله وتم استغلاله من تجار بصمت من الإسكان والجهات الحكومية فسنصل إلى قرار إلغاء فكرة السكن الاقتصادي والاجتماعي نتيجة عدم ضبط المتاجرة به وهذا ما نخشاه، وخاصة في ظل هذه الظروف والحاجة الماسة للمسكن فهل وصلت الرسالة؟